



الحاكمة كاثيري هوكون

للنشر فوراً: 3/5/2023

الحاكمة هوكون تعلن عن استثمارات ومبادرات تاريخية لميزانية السنة المالية 2024 لخفض العنف المسلح، وتحسين نظام العدالة الجنائية، وإنشاء ولاية نيويورك أكثر أماناً

تشمل 772 مليون دولار لمواجهة عنف السلاح، والحد من العودة إلى الإجرام، ودعم نظام العدالة الجنائية في التعافي من الوباء

تمنح القضاة سلطة تقديرية أكبر لفرض الكفالة على الجرائم الجسيمة

347 مليون دولار لمبادرات منع العنف المسلح

170 مليون دولار لدعم تنفيذ إصلاح الاكتشاف للمدعين العامين والمدافعين

أعلنت الحاكمة كاثيري هوكون اليوم عن أبرز نقاط السلامة العامة في ميزانية السنة المالية 2024. تعمل الميزانية على تحسين السلامة العامة من خلال منح القضاة سلطة تقديرية أكبر لتحديد الكفالة في الجرائم الخطيرة، واستثمار 170 مليون دولار في مبادرات منع العنف المسلح القائم على الأدلة؛ و170 مليون دولار لدعم تنفيذ إصلاح الاكتشاف للمدعين العامين والمدافعين، واستثمار 347 مليون دولار في مبادرات منع العنف باستخدام الأسلحة النارية القائمة على الأدلة. تشمل النقاط البارزة الإضافية استثمارات تحويلية للحد من عودة الجريمة إلى ارتكاب أفعالهم الإجرامية، ومعالجة تدفق الفنتانيل القاتل إلى ولاية نيويورك، وتحسين خدمات الاستجابة للطوارئ على مستوى الولاية. انضم إلى الحاكمة هوكون عمدة مدينة نيويورك إريك آدمز ومحامو المقاطعة وغيرهم من القادة في مجال السلامة العامة والعدالة الجنائية في إعلان اليوم.

"السلامة العامة هي أولويتي القصوى، وأنا فخورة بأن هذه الميزانية تقدم استثمارات قياسية وتحسينات حاسمة لنظام العدالة لجعل سكان نيويورك أكثر أماناً،" قالت الحاكمة هوكون. "من خلال ضمان تمتع القضاة بالسلطة التقديرية التي يحتاجون إليها، والاستثمار في استراتيجيات مجربة لمكافحة العنف باستخدام الأسلحة النارية، وتعزيز إصلاحات العدالة الجنائية، فإننا نستخدم كل أداة في حوزتنا لتحسين السلامة في كل مجتمع في جميع أنحاء الولاية."

الحد من العنف المسلح

تستثمر ميزانية السنة المالية 2024 347 مليون دولار - أي زيادة بقيمة 120 مليون عن ميزانية السنة المالية 2023، التي تضمنت أكبر استثمار في تمويل السلامة العامة خلال جيل واحد - في مبادرات الوقاية من العنف باستخدام الأسلحة النارية القائمة على الأدلة. تشمل هذه الاستثمارات التحويلية، على سبيل المثال لا الحصر:

- 84.1 مليون دولار لبرامج تشغيل الشباب، منها 37 مليون دولار لبرامج في الاختصاصات القضائية للقضاء على العنف الذي يتضمن استخدام السلاح (GIVE).
- 70 مليون دولار للمجتمعات للاستجابة لعواقب العنف المسلح، منها 50 مليون دولار مخصصة لاحتياجات رأس المال المجتمعي.

- **36.4 مليون دولار** لمبادرة ولاية نيويورك للقضاء على العنف المسلح (GIVE)، وهي الأكبر في تاريخ نيويورك.
- **31.1 مليون دولار** للحد من الجريمة والعدالة للشباب وبرامج منع العصابات.
- **25.9 مليون دولار** لوحدات استقرار المجتمع التابعة لشرطة الولاية (CSUs)، مما يزيد عدد هذه الوحدات من 16 إلى 25.
- **25 مليون دولار** لبرنامج التوعية في الشوارع (SNUG).
- **18 مليون دولار** لشبكة مركز تحليل الجريمة المدعومة من الولاية، بما في ذلك إنشاء مركز جديد في مدينة نيويورك، ليصل عدد المراكز على مستوى الولاية إلى 11. يُخصص من هذا التمويل 2 مليون دولار أيضًا لمحلي الجريمة والبيانات الذين يركزون على وقف توزيع الفنتانيل.
- **10 ملايين دولار** لجهات إنفاذ القانون لدعم أوامر الحماية من المخاطر الشديدة (ERPO).
- **7.4 مليون دولار** لتمويل إضافي لإنشاء برنامج الإشراف ضد المشاركة العنيفة وتوسيع استجابة الولاية للعنف المسلح في أوساط المفرج عنهم بكفالة في الولاية في الولايات القضائية للقضاء على العنف المسلح وفق مبادرة (GIVE).

تحسين قوانين الكفالة في نيويورك

تعمل ميزانية السنة المالية 2024 على تحسين قوانين الكفالة في نيويورك من خلال منح القضاة سلطة تقديرية أكبر لتحديد الكفالة عن الجرائم الخطيرة وسلطة تقديرية أكبر في اختيار الظروف غير النقدية المناسبة قبل المحاكمة في جميع القضايا، بغض النظر عن الجريمة. يزيل الاتفاق المعيار الذي كان يتطلب من القضاة اتخاذ قرارات تمهيدية على أساس "الوسائل الأقل تقييداً" اللازمة لضمان عودة المدعى عليه إلى المحكمة. سيؤدي إلغاء هذا المعيار إلى استعادة السلطة التقديرية للسماح للقضاة بالنظر بشكل مناسب في جميع العوامل ذات الصلة عند اتخاذ قرارات ما قبل المحاكمة، بما في ذلك ما إذا كان المدعى عليه سوابق إجرامية أو سوابق من عدم الامتثال للشروط السابقة التي فرضتها المحكمة. يوسع هذا التنقيح أيضًا السلطة التقديرية للقضاة لفرض أوامر تأمين أقوى للمخالفين المتكررين. عند إلغاء الأمر القديم، يُطلب من القضاة، لأول مرة، فرض أمر لا يضمن العودة إلى المحكمة فحسب، بل يضمن أيضًا الامتثال لشروط المحكمة. ستساعد هذه التغييرات القضاة على إبعاد المجرمين العنيفين عن شوارعنا مع ضمان بقاء الفرضية الأساسية لإصلاح الكفالة - إزالة المعاملة العقابية للمدعى عليهم المتهمين بجرائم منخفضة المستوى - في قوانيننا.

تحسين فعالية وكفاءة نظام العدالة الجنائية

يتضمن مقترح ميزانية السنة المالية 2024 تمويلًا كبيرًا لتحسين فعالية وكفاءة نظام العدالة الجنائية:

- **170 مليون دولار** لدعم التحسينات في عملية الاكتشاف للنيابة العامة والمدافعين، بما في ذلك **50 مليون دولار** من رأس المال لتحسين تكنولوجيا الاكتشاف في مدينة نيويورك.
- **100 مليون دولار** كمساعدات لتمويل الادعاء والدفاع في جميع أنحاء الولاية.
- **92 مليون دولار** لتعويض تكاليف المقاطعة المتعلقة بزيادة الأسعار المدفوعة للمحامين المعيّنين لتمثيل سكان نيويورك ذوي الدخل المنخفض. تتضمن الميزانية زيادة أتعاب المحامين المعيّنين إلى **158 دولار** في الساعة على مستوى الولاية.
- **31.4 مليون دولار** لبرامج بدائل الاحتجاز.
- **20 مليون دولار** لخدمات ما قبل المحاكمة.
- **11.5 مليون دولار** لخدمات إعادة الدخول لمساعدة الأفراد على إعادة الاندماج في مجتمعاتهم بعد قضاء أحكام السجن.

تحسين خدمات الاستجابة للطوارئ على مستوى الولاية

تتضمن ميزانية السنة المالية 2024 استثمارات وتدابير لتحسين خدمات الاستجابة للطوارئ على مستوى الولاية، بما في ذلك:

- **105 مليون دولار** لتحديث مركز عمليات الطوارئ بالولاية، والذي يعمل كموقع مركزي للولاية حيث يتم تنسيق أنشطة التأهب والاستجابة للطوارئ لجميع حالات الطوارئ الكبرى.
- **25 مليون دولار** لتقديم منح رأسمالية لمديريات مكافحة الحرائق التطوعية لبناء المرافق والمعدات أو تجديدها أو شرائها.
- **20 مليون دولار** لمساعدة المقاطعات في الانتقال إلى الجيل التالي 911 عبر شبكة كبلات ألياف ضوئية من شأنها الاتصال بنقطة واحدة للرد على الخدمة العامة في كل مقاطعة.
- **10 ملايين دولار** لتوفير رواتب ممولة من الولاية لرجال الإطفاء المتطوعين الذين يكملون التدريب التأسيسي.

حماية السلامة العامة

تشمل ميزانية السنة المالية 2024 أيضًا:

- **100 مليون دولار** لشراء وتجديد مختبر جديد لجرائم الأقماع الصناعية لشرطة الولاية. سيؤدي هذا المرفق الجديد إلى القضاء على الاكتظاظ في مركز تحقيقات الطب الشرعي وتوفير مساحة لمبادرات العنف ضد الأسلحة النارية. يوجد لدى شرطة الولاية حاليًا ثلاثة مختبرات لجرائم الأقماع الصناعية في منطقة ألباني.
- **66.7 مليون دولار** لزيادة عدد فصول أكاديمية شرطة الولاية، وتعويض الفصول الأكاديمية التي تم تأجيلها خلال جائحة (COVID-19) بالإضافة إلى زيادة عدد القوات المخصصة لمعالجة الجرائم الخطيرة.
- **7.4 مليون دولار** للسماح لشرطة الولاية بمواكبة التكنولوجيا في التحقيقات الجنائية، بما في ذلك خدمات الطب الشرعي الرقمي والتحقيق في الجرائم الإلكترونية - تقديم دعم حاسم لوحدة جرائم الإنترنت ضد الأطفال (ICAC) لضمان التحقيق الكامل في الجرائم ضد الأطفال.
- **7 ملايين دولار** لإنشاء منحة ابتكار لمكافحة الفنتانيل، وإنشاء وحدات مكلفة بإغلاق سلاسل توريد الفنتانيل التي تتدفق إلى مجتمعاتنا والملاحقات القضائية في الوفيات الناجمة عن الجرعات الزائدة.
- **5 ملايين دولار** لتقديم المساعدة المالية للضحايا والناجين من العنف المنزلي.

منذ توليها منصبها، اتخذت الحاكمة هوكول إجراءات لتعزيز قوانين منع العنف المسلح في ولاية نيويورك من خلال حظر سلاح الأشباح والمخازن ذات السعة الكبيرة والدروع الواقية من الرصاص، وتوسيع أهلية الكفالة في جرائم الأسلحة، ورفع سن شراء الأسلحة شبه الآلية إلى 21 سنة، وإطلاق قوة مهمات مشتركة بين الولايات بخصوص الأسلحة غير القانونية الأولى من نوعها في البلاد والتي اجتمعت مرة أخرى في منتصف مارس/آذار، من بين مبادرات أخرى.

قال عمدة مدينة نيويورك، إريك آدمز: "لا تخطئ في الأمر، فهذه الميزانية ستساهم بقدر كبير في تحقيق الأمان لسكان نيويورك. أثنى على الحاكمة هوكول، وزعيمة الأغلبية ستيوارت-كوزينز، ورئيس الجمعية التشريعية هيسنتي لاتخاذهم هذه الخطوات المهمة لتوفير الوضوح حول كيفية استخدام القضاة لسلطاتهم للمساعدة في الحد من العودة إلى الإجرام ولزيادة التمويل أيضًا لمحامي الدفاع العام ومحامي المقاطعات حتى يتسنى تحقيق العدالة بطريقة أسرع وأكثر عدلاً. تتناول هذه الميزانية أيضًا الحاجة إلى زيادة إنفاذ سوق القنب القانوني الناشئ. نحن لا نرمي بالكرة عاليًا، لكننا نعلم أننا نتحرك نحو خط المرمى، ونتطلع إلى البناء على النجاح الذي رأيناه في ميزانية هذا العام."

قال مدعي عام منطقة برونكس دارسيل دي كلارك: "يسعدني أن تزودنا ميزانية الحاكمة هوكول بالأموال التي نحتاجها بشدة لالتزاماتنا الاستكشافية. يحتاج جميع أصحاب المصلحة إلى مشاركة المعلومات وستوجه هذه الأموال نحو التكنولوجيا لجعل المشاركة سلسلة. سنقوم أيضًا بتعيين موظفين إضافيين لتخفيف العبء على مدعينا العامين المرهقين. أعتقد أن تمويل برامج تشغيل الشباب أمر حيوي لمنع الجريمة. سيساعد منح القضاة المزيد من السلطة التقديرية في الإفراج بكفالة في إبعاد أولئك الذين يهددون السلامة العامة عن المجتمع. سأستمر في العمل على تحسين نظام العدالة الجنائية على جميع الجبهات. لكل فرد مصلحة في السلامة العامة: إنصاف الضحايا وإنصاف المتهمين."

قال مدعي عام منطقة بروكلين، إريك غونزاليس: "تقوم هذه الميزانية باستثمارات غير مسبقة في مجال السلامة العامة وستساعدنا على مواصلة تقدمنا في مكافحة العنف في جميع أنحاء نيويورك. أشيد بالهيئة التشريعية والحاكمة هوكول لالتزامهم بتمويل برامج الوقاية من العنف الأساسية ولتوفير الموارد التي تشتد الحاجة إليها لدعم الامتثال للاكتشاف."

قال مدعي عام مانهاتن ألفين ل. براج: "نشكر الحاكمة هوكول، وزعيمة الأغلبية ستيوارت-كوزينز، ورئيس الجمعية التشريعية هيستي على تخصيص تمويل إضافي للمكتب، مما سيساعد في معالجة أعباء الاكتشاف لدينا من خلال ترفقيات التكنولوجيا والتوظيف الإضافي. علاوة على ذلك، تُظهر الاستثمارات الكبيرة في مبادرات الوقاية من العنف باستخدام الأسلحة النارية والرعاية الصحية العقلية نهج الحاكمة الشامل لمعالجة وتحسين السلامة العامة. نتطلع إلى مواصلة مناقشاتنا المثمرة لضمان بقاء مدينة نيويورك أكثر المدن الأمريكية أمانًا."

قالت المدعية العامة لمقاطعة كوينز ميليندا كاتز: "مع ما يواجه المدعين العامين من تحديات في الامتثال لقوانين الاكتشاف، يكتسب تمويل كل من التحسينات الرأسمالية والموظفين للمساعدة في الامتثال أهمية بالغة. يعد إلغاء سياق 'الوسائل الأقل تقييداً' من القانون ومنح القضاة مزيداً من السلطة التقديرية لفرض شروط غير نقدية أيضاً تعديلاً مرحباً به."

قال الوكيل الخاص المسؤول عن مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات في ولاية نيويورك جون ديفيتو: "يعرب الوكيل الخاص المسؤول عن مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات في ولاية نيويورك (ATF NYFD) عن امتنانه العميق للخطوات الاستباقية التي اتخذتها الحاكمة هوكول للتصدي لجرائم الأسلحة العنيفة وتهريب الأسلحة النارية هنا في ولاية نيويورك وكذلك مع جيراننا عبر الشمال الشرقي. لقا كان ما قدمته الحاكمة من قيادة ودعم ضروريًا في تعزيز استراتيجية الاستخبارات في جرائم السلاح في مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات، التي تعتمد على التكنولوجيا والشراكة والأهم من ذلك، نهج 'الحكومة بأكملها' لزيادة الحد من جرائم الأسلحة النارية. نحن ممتنون أيضاً لفرق القيادة في كل من برنامج منطقة الاتجار بالمخدرات عالي الكثافة (HIDTA) وقسم خدمات العدالة الجنائية بالولاية (DCJS) الذين عملوا بلا كلل لتنفيذ خطة عمل الحاكمة هوكول لوقف تدفق أسلحة الجريمة، ومطلق النار، ومواصلة الجهود لتحسين السلامة العامة عبر هذه الولاية العظيمة."

قال تشونسي باركر، مدير برنامج مناطق الاتجار بالمخدرات عالي الكثافة في نيويورك ونيوجيرسي: "شبكة مركز تحليل الجريمة بولاية نيويورك هي شراكة نموذجية وطنية لتبادل المعلومات في مجال إنفاذ القانون. يتمتع برنامج منطقة الاتجار بالمخدرات عالي الكثافة (HIDTA) في نيويورك/نيويورك بشراكة قوية جدًا مع شبكة مراكز تحليل الجريمة (CAC) لسنوات عديدة. الآن، بفضل قيادة ورؤية الحاكمة هوكول، أصبحت شراكتنا أقوى. سيعمل مركز تحليل الجريمة بمدينة نيويورك - مركز (CAC) الحادي عشر - كجسر حيوي لتبادل المعلومات في جميع أنحاء شبكة مراكز تحليل الجريمة (CAC) في الولاية وشركاء إنفاذ القانون في جميع أنحاء ولاية نيويورك - وخارجها."

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

[إلغاء الاشتراك](#)